نظم سياسية

د.تلا عاصم فائق

المرحلة الثانية

الإدارة العامة

وأمام استحالة مباشرة الشعب بنفسه لجميع وظائف الدولة التشريعية والتنفيذية ، والقضائية ، اكتفى – روسو – بضرورة أن يتولى الشعب نفسه وضع القوانين على الأقل ، لأن وظيفة التشريع – عنده – هي السلطة العليا ، وأن السيادة الشعبية تنحصر فيها ، وأن تولي الوظيفة التنفيذية من قبل هي أخرى ليس من خصائص السيادة ، وأن هذه الهيئة مجرد هيئة تابعة أو منفذة عن الشعب الذي له تعيينها واقالتها . وسلطة هذه الهيئة الأخيرة تتلاشى بمجرد اجتماعه في هيئته العمومية .

وعلى هذا فإن المواطنين يتمتعون في ظل الحكم الديمقراطي المباشر بحرية حقيقية ، وبصورة شبه دائمة ، لا بمجرد حرية نظرية ، يمارسها الشعب عند اختيار ممثليه .

يضاف الى ذلك أن نظام الحكم المباشر يرتفع بمعنويات الشعب نتيجة لاشتراكه في تحمل المسؤوليات العامة ، وسعيه في البحث عن الحلول العملي من أجل مواجهة المشكلات المطروحة ، وايجاد الحلول المناسبة لها ، من فرق بين أن يطلب من الشعب مجرد اختيار ممثليه لتولي الحكم نيابة عنه ، وبين أن يطلب منه إبداء الرأي في موضوع معين ، لمواجهة مشكلة عمل محددة (١) .

وعلى الرغم من ان نظام الحكم المباشر هو أقرب النظم الى الديمقراطية المثالية ، وأكثرها تحقيقياً لمفهوم سيادة الشعب ، الا انه لتعذير التطبيق من الناحية العملية في الدول الحديثة . وذلك لاتساع رقعتها الجغرافية ، وكثرة عدد مواطنيها ، عكس ما كان عليه الحال في المدن اليونانية القديمة . فقد كانت صغيرة المساحة ، قليلة السكان ممن لهم مباشرة للحقوق السياسية .

(١) الدكتور ثروت بدوي ، النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ – ١٦٦ .

لأن باقي افراد الشعب كان رازحاً في سلاسل العبودية ، محروماً من حقوقه السياسية ، يعمل ويكادح من أجل اعاشة المواطنين ، الذين كان بوسعهم التفرغ لممارسة الشؤون العامة (١) .

أما في سويسرا فإن بقاء الحكم المباشر في بعض مقاطعاتها الجبلية النائة يراجع الى صغر مساحتها ، وقلة عدد سكانها . وهكذا تقف كثرة السكان حائلاً دون الأخذ بالديمقراطية المباشرة . وعلى هذا الأساس هجرتها بعض المقاطعات السويسرية بعد ازدياد عدد سكانها ، كمقاطعة ايري (Uri) ومقاطعة شفيتز (Schwits) (٢) .

إذن يستحيل عملياً ممارسة الديمقراطية المباشرة في الدول الحديثة لعدم إمكان جمع المواطنين في مكان واحد ، وإشراكهم جميعاً في مناقشة الشؤون العامة ، وحتى لو افترضنا جدلاً إمكان جمع المواطنين في أماكن متعددة ، بدلاً عن جمعهم في مكان واحد ، فإنه لا يمكن مباشرة شؤون الحكم

لأن مهام الحكم لم تعد كما كانت ، بل اتسعت وتشعبت وتنوعت . بحيث أصبحت تحتاج إلى خبرة ودراية فنية لا تتوافر في جميع افراد الشعب (٣) . يضاف إلى ذلك أن القرارات التي تصدر عن مثل هذه الاجتماعات قد لا تتوافر لها المناقشة الجدية اللازمة ، فالتصويت على القوانين يكون جملة .

(١) انقسم المجتمع في دويلات المدن اليونانية إلى ثلاث طبقات أساسية هي : المواطنون والأجانب والعبيد ، وتقتصر ممارسة الحقوق السياسية على المواطنين فقط ، أما الأجانب والعبيد فقد حرموا منها .

(٢) الدكتور محسن خليل ، المصدر السابق ، ص ٥٠٥ ، وكذلك : الدكتور فؤاد العطار المصدر السابق ، ص ٦٩ أ .

(٣) الدكتور ثروت بدوي ، النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ ، الدكتور فؤاد العطار المصدر السابق ، ص ٦٩ ، الدكتور محسن خليل ، المصدر السابق ، ص ٥٠٥ .

بالا موافقة او الرفض ، مما قد يؤدي الى الموافقة على تشريعات تتضمن في ذاتها عيوباً ، او رفض تشريعات اخرى لانطوائها على عيوب صغيرة . وقد ساق الفقهاء مثالاً من مقاطعة ايرى لتدليل على ذلك ، حيث قامت مناقشة طويلة في جمعيتها الشعبية عام ١٩١١ حول إباحة أو رفض الرقص في أيام الآحاد مع أنها أقرت مجموعة كاملة للقانون المدني في جلسة واحدة (١) .

ومما أسهم حتى اليوم في بقاء هذا النظام في المقاطعات السويسرية الثلاث: هو أن المسائل المهمة تعود الى الحكومة الاتحادية القائمة في برن ، الأمر الذي لا يحفظ للمقاطعات من الصلاحيات الا ما يتعلق بالشؤون المحلية قليلة الأهمية، في مناطق وعرة المسالك وبعيدة عن المدن (٢) .

وأخيراً فإن الكثير من المسائل العامة يتطلب السرية التامة ، مما يقتضي حصره في عدد محدود : أو قيام جهات فنية متخصصة لمعالجته ، وان اشراك جميع المواطنين في مناقشته يكشف سريته ، ويعرض البلاد الى مخاطر جديدة (٣) .

وأمام هذه الاعتراضات . التي تؤدي الى استحالة تطبيق الحكم المباشر . فقد أصبح في الوقت الراهن . ذكرى من ذكريات التاريخ الدستوري فالديمقراطية في عالم اليوم هي الديمقراطية التمثيلية . مع شيء في بعض الدساتير الحديثة ، من وسائل الديمقراطية شبه المباشرة .

(١) السيد صبري ، المصدر السابق ، ص ٨٨ ، والدكتور محسن خليل ، المصدر السابق ص ٥٠٥ ، الدكتور فؤاد العطار ، المصدر السابق ، ص ٦٩ أ .

(٢) الدكتور ادون رباط ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ ، وبنفس المعنى الدكتور ثروت بدوي النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

(٣) ادون المصدر السابق ، ص ١٦٦ .